PROVISIONAL
A/C.4/SR.2166
5 December 1975
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثـــون

اللجنة الرابعـــة

محضر موجز مؤقت للجلسة المائة والسادسة والستين بعد الألفـــين

المنعقدة بالمقر في نيويـــورك
يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة : السيدة جوانا بانفـــورا (سيراليون)

المقـرر : السيد كوارتين سانتوس (البرتغال)

المحتويات :

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتعلقة بأقاليم معينة غير مشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

المعلومات/ . .

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمـــرات" :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجـــاز العمل .

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(ب) تقرير الأمين العام

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي (تابع)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير الأمين العام (تابع)

مسألة ناميبيا (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الفصول المتعلقة بأقاليم معينة غير مشمولة ببنود اخرى في جدول الأعمال)(A/10023 (الجزء الثاني) A/10023/Add.5-8 ، A/10082 ، A/10091 ، A/10095 ، A/10097 ، A/10101 ، A/10104 ، A/10175 ، A/10269 ، A/10300 ، A/10337 ، A/C.4/786 ، A/C.4/789 ، A/C.4/795 ، A/C.4/796 ، A/C.4/797 ، A/C.4/789 ، A/C.4/799 ، A/C.4/L.800 ؛ A/C.4/L.1094 ، A/C.4/L.1096 ، A/C.4/L.1101 ، A/C.4/1102 ، A/C.4/L.1103)(تابع) :

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/10023/Add.9 ، A/10307) (تابع) :

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/10023 (الجزء الخامس) ، A/10080 و Add.1-4 ، A/10319 ؛ A/C.4/L.1095) (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(ب) تقرير الأمين العام

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/10003 (الفصل السادس) ، A/10106 و Corr.1 و Add.1) (تابع)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير الامين العام (تابع)
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير الأمين العام (A/10329) (تابع)

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) : قال مشيرا الى مستقبل الأقاليم التي لا تزال تابعة للمملكة المتحدة ، ان بلده يؤيد مبدأ تقرير المصير ومبدأ استقلال هذه الأقاليم اذا كان الاستقلال هو رغبة غالبية الشعب . وقد حدث خلال العام المنصرم عدد من التطورات الهامة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي لا تزال تعتمد على المملكة المتحدة .

وأضاف يقول انه قد تم قطع أشواط كبيرة على الطريق نحو استقلال جزر سيشل . فقد انعقد مؤتمر دستوري في لندن ما بين ١٤ و ٢١ آذار/مارس ١٩٧٥ حضره وفدان عن حزبي سيشل . وتم التوصل الى اتفاق على العديد من مبادئ دستور الاستقلال وتفاصيله ، على الرغم من أنه لا تزال هناك خلافات معنية في الرأى بين الحزبين السياسيين حول نظام الانتخابات وتكوين الهيئة التشريعية . ومن ثم جرى الاتفاق على وجوب تعيين لجنة لدراسة النظام الانتخابي للمساعدة في تسوية هذه الخلافات في الرأى على أن يعود المؤتمر الدستورى الى الانعقاد بعد ذلك ، وهو ما يحتمل أن يتم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، حين ستبذل محاولة لتحديد سائر أحكام الدستور . وبذلك سيكون بامكان جزر سيشل ، بشرط موافقة البرلمان البريطاني أن تمضي نحو الاستقلال في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٦ . وأضاف أن زعماء الحزبين في سيشل قد اتفقوا في المؤتمر المنعقد في آذار/مارس على تشكيل حكومة ائتلافية . وقد رحبت حكومة المملكة المتحدة بذلك التطور الذى أصبح ساري المفعول في ٢ حزيران/يونيه . ورغبة في تيسير تشكيل تلك الحكومة ، تم الاتفاق على توسيع نطاق الجمعية التشريعية لجزر سيشل . وقال انه يسره أن يعلن أن الحكومة الائتلافية تضطلع بمهامها بيسر . وأضاف أن الممثل الدائم للمملكة المتحدة كان قد استرعى الانظار من قبل ، في رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ (A/C.4/789) ، الى تعيين السيد جيمس مانشان رئيسا لوزراء سيشل ورئيسا لحكومة الاقليم الائتلافية . وأعلن أن وفده يؤيد تأييدا تاما القرار الذى اعتمدته اللجنة الخاصة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٥ والذى طلبت فيه الى حكومته اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لمساعدة شعب جزر سيشل في

(السيد ريتشاردسون ، المملكة المتحدة)

جهوده الرامية الى تحقيق تقرير المصير والاستقلال . وقال ان المملكة المتحدة تواصل تقديم برنامج مساعدة الى الاقليم لتمهيد الطريق للاستقلال . ففي السنة المالية ١٩٧٤-١٩٧٥ قدمت الى الاقليم منحة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ، كما قدمت في السنوات الأربع الماضية مبلغا يصل في مجموعه الى ١٥ مليون جنيه استرليني . ومع أن الاقليم لا يتلقى في الوقت الراهن دعما لميزانيته لمواجهة نفقاته الحالية ، فانه سيتلقى دعما لهذا في الفترة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٩ .

واستطرد يقول ان تقدما كبيرا قد تم احرازه أيضا في جزر سليمان . ففي تموز / يوليه زاد تعديل أجرى على الدستور في العدد الاقصى من الوزراء المحليين من ستة الى ثمانية كما مكّن هذا التعديل وزيرا محليا من الاضطلاع بمسؤولية وزارة المالية . وقد أحاط الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو (A/AC.109/989) علما بالمحادثات الدستورية بشأن مستقبل جزر سليمان التي عقدت في لندن في الفترة من ١٩ الى ٢٠ أيار/مايو . وقال انه اذا سار كل شيء وفق الخطة المرسومة فان البرلمان سيقوم قريبا بالنظر في مسألة منح الحكم الذاتي المحلي لجزر سليمان وسيصار الى العمل به بعد ١٠ كانون الأول/ديسمبر وفي موعد يحدده حاكم الجزر . وستقوم لجنة دستورية ، خلال النصف الأول من السنة القادمة ، برفع توصياتها الى الحكومة والى المجلس التشريعي لجزر سليمان بشأن المستقبل الدستوري للاقليم ، وبعد ذلك تعتزم المملكة المتحدة الدعوة الى عقد مؤتمر في لندن لوضع دستور ولتحديد موعد للاستقلال . وقال ان وفده يرى وجوب اجراء انتخابات عامة في الاقليم يتم من خلالها البت في مسألة الاستقلال . أما على الصعيد الاقتصادي فلايزال العمل سائرا بالخطة الانمائية القومية للفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ ، وستواصل حكومة المملكة المتحدة تقديم المساعدة الى الاقليم ؛ وأعلن أن المعونة المقدمة حاليا الى الاقليم تبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني كل عام .

وفيما يتعلق بجزر جلبرت وأليس قال انه تم ابلاغ اللجنة في الوثيقة A/C.4/786 انه سيكون هناك اقليمان تابعان منفصلان اعتبارا من أول تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ وأن اسم جزر أليس قد تغير الى توفالو . وأعلن انه سيجرى في العام التالي انتقال حكومة توفالو الى العاصمة الجديدة فانافوتي ، وأن كلا الاقليمين سيواصل تقدمه نحو الممارسة التامة لتقرير المصير . وقال ان موارد الاقليمين

(السيد ريتشاردسون ، المملكة المتحدة)

الاقتصادية محدودة ولكنه مما يبعث على التفاؤل أن الاقليمين قد اتفقا على الاستمرار في تسيير عدد من الخدمات المشتركة . وأضاف أن العمل جار في اجراء تحليل كامل للامكانيات الاقتصادية للاقليمين ، وان المملكة المتحدة قد التزمت بتقديم مبلغ ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني للمساعدة الانمائية في الاعوام ١٩٧٣-١٩٧٦ .

وفيما يتعلق بالحكم الثنائي في نيوهبريد فقد تم في ١١ تموز/يوليه توقيع بلاغ مشترك بين حكومة المملكة المتحدة وفرنسا وعمم بوصفه الوثيقة A/10175 . ويتضمن البلاغ معلومات تتصل بالتدابير الجديدة المتخذة بشأن الحكم الثنائي . ومما ينبغي ملاحظته أنه قد تم فيما بعد ، وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، وفي بورت فيلا وسانتو اجراء الانتخابات التي كان يعتزم القيام بها وأن نحو ٨٠ في المائة من الذين يحق لهم الانتخاب اشتركوا في الاقتراع . وأعلن أن المزيد من التفاصيل عن الاصلاحات المعتمدة وعن تنفيذها مبين في الوثيقة A/9861 . وأضاف ان الانتخابات للمجلس التمثيلي قد أجريت أيضا في اقليم نيوهبريد ، على أساس حق الاقتراع العام ، وأن نتائج هذه الانتخابات ستظهر في موعد قريب من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

ومضى يقول ان حكومة المملكة المتحدة أخطرت حكومة جزر فيرجن البريطانية أنها على وشك ادخال عدد من التغييرات في الدستور الحالي وأن بعضا منها سينطوي على تقليص سلطات الحكم . وأضاف ان الانتخابات قد أجريت في أيلول/سبتمبر ، وان الحكومة الجديدة قد رأت أن من المستصوب اغتنام فرصة الانتخابات العامة لاجراء مناقشة عامة تامة للمسائل الدستورية . ولا تزال حكومة المملكة المتحدة تنتظر اقتراحات الحكومة الجديدة وهي تعتقد أن من الممكن الوصول الى قرارات مبكرة بشأن التقدم الدستوري . وأعلن ان حكومة المملكة المتحدة تقوم حاليا أيضا بالاسهام اقتصاديا في انماء الاقليم .

أما عن الترتيبات الدستورية لجزر تركس وكايكوس فقال انها لا تزال قيد المناقشة ، وان هذا الاقليم يتلقى أيضا مساعدة للميزانية ومساعدة انمائية ، لأن موارده الاقتصادية هزيلة جدا . وأضاف انه فوجئ بأن يطالع في تقرير اللجنة الفرعية الأولى التابعة للجنة الخاصة أن هناك صلة مباشرة بين أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية وبين اطالة أمد الاستعمار وأن الاحتكارات الاجنبية قد أحبطت جميع الجهود الرامية الى تحقيق تقرير المصير والاستقلال . وأضاف يقول ان

(السيد ريتشاردسون ، المملكة المتحدة)

الحقائق هي على النقيض تماما من ذلك ؛ ففرص العمالة محدودة لأن الاستثمار الخاص في الجزيرة ضئيل جدا ، ومن ثم فان الاعتماد كبير على الاعانة المالية المقدمة من المملكة المتحدة لدعم الخدمات المحلية .

وأما تقرير اللجنة الفرعية الاولى عن جزر كايمان فهو أكثر غرابة . اذ أنه يتضمن ادعاء بأنه لا يجرى استخدام ولو نسبة مئوية صغيرة من أرباح المؤسسات المالية في انماء الاقليم اقتصاديا وأن أهل الجزر يوظفون في اعمال لا تتطلب مهارة وبأجور متدنية تبعث على السخرية . وأعلن أن الاجور التي تدفع في جزر كايمان هي في الواقع من بين أعلى الاجور التي تدفع في منطقة الكاريبي وأن حكومة جزر كايمان تحصل على دخل ضخم عن طريق مباشر وغير مباشر على حد سواء. ومع أن الموارد الطبيعية لجزر كايمان محدودة جدا فان الهجرة آخذة في التزايد وفي التسبب باحداث بعض المشاكل . ومما ينبغي استرعاء الانظار اليه أيضا أن مشاركة الاهالي الاصليين في ادارة الاقليم آخذة في التزايد بصورة مستمرة .

وأما فيما يتعلق ببرمودا ، فقال ان وفده يوافق بصورة عامة على نتائج وتوصيات اللجنة الفرعية الثانية الواردة في الوثيقة A/AC.109/L.1034 . وأضاف يقول ان حكومة برمودا لا تزال منذ عدد من السنين تسيطر على شؤونها الاقتصادية والمالية . ومما لا ريب فيه أن آراء الحزبين السياسيين المتباينة حول مسألة الاستقلال ستكون موضع اختبار في الانتخابات العامة التي سيتم اجراؤها في العام المقبل .

وبالنسبة الى موضوع مونتسيرات قال ان النتائج التي توصلت اليها البعثة الزائرة التابعة للجنة الأربعة والعشرين واردة في الوثيقة A/AC.109/L.1046 . وأعلن أن بعض التطورات الجديدة طرأت منذ أن زارت البعثة الاقليم . فقد قبلت حكومة مونتسيرات اقتراحات موظفي التخطيط العمراني المقدمة من الامم المتحدة لانماء الجزيرة وفرغت من اعداد خططها للانماء الزراعي وهي حاليا قيد نظر حكومة المملكة المتحدة . وتقوم المملكة المتحدة أيضا بتزويد الجزيرة بمساعدة لميزانيتها . أما على الصعيد السياسي فانه ينبغي التأكيد أن سياسيا محليا يرأس الآن المجلس التشريعي وأن جميع هذه التطورات تعكس توصيات البعثة الزائرة . واختتم بيانه بالقول ان حكومة مونتسيرات تبذل الآن جهودا أكيدة للتغلب على الصعاب التي تواجهها وستواصل المملكة المتحدة مساعدة تلك الحكومة بأقصى ما تستطيع .

السيد كامبيل (استراليا) : قال انه طرأت، منذ استكمال تقرير البعثة الزائرة الى جزر كوكس (كيلنغ) في عام ١٩٧٤ ، تطورات أخرى يود أن يوجزها للجنة .فقد رفعت استراليا مستوى تمثيلها الحكومي في الجزر عن طريق احداث منصب جديد هو منصب الحاكم الاداري عين فيه أحد كبار الموظفين الحكوميين الاستراليين وهو السيد آر . جي . لندنورد ، كما ان وزير الدولة الخاص المسؤول عن جزر كوكس (كيلنغ) أكد أن تلك الخطوة تمثل رفعا هاما لمستوى التمثيل الحكومي في الجزيرة . وقال الوزير أيضا ان الحكومة الاسترالية ملتزمة ببرنامج تغيير شامل من شأنه أن يفضي آخر الامر الى ممارسة شعب الاقليم لحق تقرير المصير .ولكنه أعلن أن التركيب الاجتماعي الاقتصادي الفريد للمجتمع في تلك الجزر يجعل المهمة عسيرة جدا ولذا فان من الضروري تواجد موظف ذي مركز كبير في الجزيرة يتمكن بصورة يومية في التشاور مع السكان ومع المالك الحالي للمزارع في الجزيرة السيد كلونيس روس . وقد تم اتخاذ التدابير الادارية اللازمة تأكيدا لمسؤوليات الحاكم الاداري بوصفه وكيل الحكومة في الاقليم دون أن يكون للسيد كلونيس روس مثل هذه الصفة .

وأضاف يقول ان السيد كلونيس أعلم الحكومة الاسترالية انه لن يكون على استعداد للعيش في جزر كوكس اذا واصلت الحكومة الاسترالية اتباع سياستها الحالية بالنظر الى أنه لن يكون ممكنا الدفاع عن مركزه ؛ وأن وجوده قد سبب حتى الآن لأهل الجزر بعض الصعوبات ؛ وأن رحيله عن جزر كوكس سيزيل بعضا من تردد أهل الجزر في قبول التغييرات ، وأن بالامكان اقامة شكل من أشكال الحكومة المحلية للمجتمع هناك ، وأنه ينبغي على الحكومة أن تمول امتلاك عملياته في جزر كوكس . وأردف يقول ان الحكومة الاسترالية كانت قد أبدت اهتماما بهذه الاقتراحات بيد أنه سرعان ما اتضح أن السيد كلونيس روس غير مستعد مع ذلك للتعاون مع الحكومة وانه لا يرغب في تحويل مزارعه الا لقاء مبلغ باهظ . وفي ضوء هذه الظروف ، ولما كانت الحالة غير مرضية ، ولما كان السكان الأصليون محرومين من حقوقهم الانسانية الاساسية ، قررت الحكومة الاسترالية العمل بحزم وادخال تغييرات دون مزيد من الابطاء . وعليه فقد قدمت الحكومة للبرلمان في ١٠ أيلول/سبتمبر قانون حيازة الأراضي لعام ١٩٧٥ من أجل وضع الأساس لحيازة الاقليم بشروط عادلة ، أما عن طريق الاتفاق أو بالضبط القسري . وعينت الحكومة الاسترالية أيضا مجلسا استشاريا مؤقتا لاجراء مشاورات مع أهالي الجزر ولتقديم المشورة للحاكم الاداري . وستجرى الاستعاضة عن هذا المجلس الاستشاري

(السيد كامبيل ، استراليا)

بمجلس يكون جميع أعضائه منتخبين حالما يتم اتخاذ الترتيبات الضرورية . ومضى يقول ان الحكومة الاسترالية ترى أن انشاء المجلس خطوة هامة في سبيل منح أهالي الاقليم قدرا أكبر من المشاركة في مناقشة المسائل التي تحظي باهتمامهم ؛ وانه قد تم أيضا اتخاذ خطوات أخرى بغية الحد من سلطات السيد كلونيس روس .

وتابع كلامه فقال ان الرأى العام في الاقليم ، بالاستناد الى التقييم المقدم من السناتور ماكلليلاند ، منقسم الى ثلاثة قطاعات متماثلة الحجم : جماعة غير راضية عن السيد كلونيس روس وعن الحالة الراهنة ؛ وجماعة أخرى تؤيده وتعارض أى تدخل حكومي ؛ وجماعة ترقب كيف تتطور الامور . وأكد أن الحكومة الاسترالية تواقة الى تمكين أهالي جزر كوكس (كيلنغ) من ممارسة حقهم في تقرير المصير وفقا لمبادئ الميثاق و الاعلان .

السيد لاس (ترينيداد وتوباغو) : قال مشيرا الى مسألة الأقاليم الصغيرة ، ان وفده يرى أن لجميع الشعوب في الاقاليم التابعة الحق في تقرير المصير والاستقلال وفق ما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) : وانه ينبغي على الامم المتحدة ألا تطابق صيغة واحدة وهي تنظر في مسألة الاقاليم الصغيرة اذ أن لكل اقليم حالة ينفرد بها ؛ وانه ينبغي نظرا الى ما حصلت عليه البعثات الزائرة من افادات وشهادات اتاحة الفرصة للامم المتحدة للحصول على ملاحظات على الطبيعة .

وانتقل الى الحديث عن الحالة في جزر كوكس (كيلنغ) ، فقال ان شعب هذه الجزر معزول نسبيا عن سائر أجزاء العالم ولا تتاح له الفرصة لمقارنة حالته مع حالات الشعوب الاخرى أو لتقدير أو فهم تفاصيل عملية تقرير المصير ، ناهيك عن الاستقلال .

وأضاف أن وفده يرى ان جوهر المشكلة في جزر كوكس (كيلنغ) انما يكمن في فصل أهالي الجزر عن مزارع كلونيس روس . فقد أوصت البعثة الزائرة الموفدة من الأمم المتحدة الى تلك الجزر في آب / أغسطس ١٩٧٤ باتخاذ الخطوات بالسرعة الممكنة لوضع حد لارتباط مجتمع الجزر بمزارع كلونيس روس . وان حكومة استراليا قد تعاونت بوصفها الدولة القائمة بالادارة تعاونا تاما مع البعثة وأكدت لها أنها ستحاول احداث بعض التغييرات الهامة من أجل تحديد هوية منفصلة لمجتمع الجزر .

../..

(السيد لاس ، ترينيداد وتوباغو)

ومضى يقول ان السيد كلونيس روس قام بزيارة كانبيرا بدعوة من الحكومة الاسترالية واتفق على ادخال بعض التغييرات . بيد أنه لدى عودته الى جزر كوكس (كيلنغ) قال ان أهالي الجزر يوافقون على التغييرات المقترحة. ومن هنا يبدو واضحا تماما أن السيد كلونيس روس لن يقبل أي انقاص من سيطرته على أرواح وممتلكات سكان جزيرة كوكس الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ شخص وانه ينوى الابقاء على الوضع الراهن بالنظر الى أنه يواصل الهيمنة على مجلس رؤساء الجزيرة الذى قام السيد روس بتعيين أعضائه .

واستطرد يقول ان وفده يرحب بتعيين الحاكم الادارى المسمى لجزر كوكس (كيلنغ) وبانشاء مجلس استشارى مؤقت للجزر ، كما أن وفده مقتنع بصدق واخلاص الحكومة القائمة بالادارة . واختتم كلامه بقوله ان الأمل معقود على أن يمتثل السيد كلونيس روس للقوانين الاسترالية الجديدة وأن يكفل العدل والانصاف في الجزيرة .

السيد شياكا (زامبيا) : قال متكلما عن مسألة بليز ان وجود وفد من بليز في الأمم المتحدة يرأسه رئيس الوزراء ويضم زعيم المعارضة لسبب كاف لاقناع العالم باجماع شعب بليز على قصده .

وقال ان وفده يرى أن مخططات غواتيمالا بشأن بليز مخططات تدعو للأسف وغير مناسبة وليس لها ما يبررها . فاذا أقرت الامم المتحدة ما لغواتيمالا من مطالب جائرة فان ذلك سيكون بمثابة انصياع لمخططات استعمارية لدولة عضو ، اذ أن مثل هذا الاقرار سيشكل انحرافا عن مبادئ الامم المتحدة ومقاصدها ونقضا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وأضاف يقول ان زامبيا مصممة على رفض الاستعمار ولا يمكنها الموافقة على الاستعاضة عن دولة مستعمرة بدولة مستعمرة أخرى . فهي تؤمن بانهاء الاستعمار بصورة كاملة وتؤيد حق الشعوب والبلدان في تقرير المصير والاستقلال . ولهذا فان زامبيا قد دأبت على التضامن مع الأماني العادلة لشعب بليز وستواصل ذلك التضامن . وقال ان غواتيمالا على علم بآراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فقد تم في أحدث مؤتمرين لبلدان الكومنولث في جامايكا وللبلدان غير المنحازة في بيرو الاعراب عن التأييد القوى لقضية شعب بليز .

(السيد شياكا ، زامبيا)

وأشاد بصورة خاصة بغيانا ، وجامايكا ، وترينيداد وتوباغو ، وبربادوس ، وغرينادا ، وجزر البهاما ، من بين بلدان منطقة الكاريبي لنصرتها قضية بليز في جميع المحافل المناسبة .

ومضى يقول ان زامبيا مشتركة في تقديم مشروع القرار A/C.4/L.1096 ، الذى يهيب، في جملة أمور ، بالمملكة المتحدة وغواتيمالا مواصلة مفاوضاتهما لتسوية خلافهما في الرأى بشأن مستقبل بليز . وينبغي أن تلبي هذه المفاوضات غرض الوفاء بالاماني المشروعة لشعب بليز ، لا غرض الاستجابة لمطالب غواتيمالا بأى شكل من الاشكال .

السيد آل سعيد (عمان) : قال انه فيما يتعلق بمسألة بليز ، تجدر الاشارة أولا الى أن معاهدة عام ١٨٥٩ بين غواتيمالا ، والمملكة المتحدة كانت تستهدف ، في جملة أمور، تعيين حدود بليز التي ليس لغواتيمالا أن تمارس أى سلطان عليها ، وثانيا انه يبدو أنه لم تكن هناك ، من الناحية التاريخية ، أية لحظة كانت فيها بليز محتلة من قبل غواتيمالا أو تابعة لها اداريا ، وثالثا أن عدم تصديق ذلك الجزء من معاهدة ١٨٥٩ المتعلق بشق طريق للمواصلات بين بليز وغواتيمالا لا يبرر المواجهة التي حدثت .

وأضاف يقول ان تقرير المصير لا يكمن في الانتقال من حالة التبعية تحت حكم قوم الى حالة التبعية نفسها تحت حكم قوم آخرين .

وأردف يقول ان وفده يرى ان من المفروض أن تكون بليز ، وقد نالت الحكم الذاتي الكامل منذ ١٩٦٤ وفقا لسياسة المملكة المتحدة لانهاء الاستعمار ، متجهة الآن نحو الاستقلال التام . بيد أن من شأن المواجهة الواقعة الآن أن تطيل أمد الاستقلال الجزئي الذى ألغى الاقليم نفسه فيه . ونظرا الى أنه قلما يتمكن أطراف النزاع من تسوية مشاكلهم بمفردهم ، لذلك فان من الواضح أن الامر يستدعي تدخل الامم المتحدة . وعليه ينبغي استئناف المحادثات بين الاطراف المعنيين، مع قيام الامم المتحدة بالمشاركة في المفاوضات بطريقة أكثر ايجابية .

مسألة ناميبيا (A/C.4/L.1097 ، A/C.4/L.1098 ، A/C.4/L.1099 ، A/C.4/L.1100)(تابع) .

الرئيسة : دعت اللجنة الى التصويت على مشروعي القرارين A/C.4/L.1097 و A/C.4/L.1099 ، وأعلنت أن كومورو قد انضمت الى مقدمي مشروعي القرارين .

../..

السيد كامبيل (استراليا) : قال معللا تصويته قبل الاقتراع انه تلقى تعليمات بالتصويت مؤيدا مشروعي القرارين بشأن ناميبيا . بيد أنه يرغب في ايضاح عدد من النقاط ولا سيما فيما يتعلق بالفقرة ١٣ من مشروع القرار A/C.4/L.1097 . وقال ان وفده يرى أن قطع العلاقات الاقتصادية مع افريقيا الجنوبية ، وهو أمر يؤثر على ناميبيا ، يحتاج الى دراسة دقيقة بالنظر الى أنه لم ينصح بعد ما يمكن أن يسفر عنه ، وقف هذا الاتجار من آثار محتملة على شعب ناميبيا الافريقي . يضاف الى ذلك أنه يتعين كي يكون للحظر التجاري أى أثر ، تقيد شركات افريقيا الجنوبية التجاريات الرئيسيات اللواتي لا تعتبر استراليا واحدة منهن ، بهذا الحظر . وأضاف يقول ان وفده سيكون على استعداد للاشتراك في مقاطعة تجارية شريطة أن تتقيد بها شركات افريقيا الجنوبية التجاريات الرئيسيات ، وانه يرى أن دعوات من هذا القبيل لفرض جزاءات ينبغي أن تصدر ، وفقا للميثاق ، عن مجلس الأمن لا عن الجمعية العامة . واختتم كلامه بقوله ان سياسة استراليا تتمثل في السماح بعلاقات اقتصادية عادية بين استراليا وناميبيا على ألا يكون هناك مطلقا أى اشتراك أو تشجيع حكوميين .

السيد هاياشي (اليابان) : قال معللا صوته قبل الاقتراع ان وفده سيصوت مؤيدا مشروع القرار L.1097 لأنه يؤيد المقاصد الأساسية والمبادئ الجوهرية ومعظم برامج العمل التي يتضمنها مشروع القرار . واستدرك قائلا بأنه ينبغي ألا يؤوّل تصويته الايجابي بأنه قبول تام بجميع أحكام مشروع القرار وصياغته .

أما فيما يتعلق بعبارة " بجميع الوسائل " الواردة في الفقرة ٤ ، كرر القول ان حكومة اليابان قد دأبت بشكل ثابت على اتخاذ الموقف القائل بوجوب حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . وأما فيما يتعلق بالفقرة ٩ ، فان التصويت الايجابي لوفده لا يعني أن وفده يقر جميع النتائج والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا [A/10024 (المجلدان الأول والثاني)] .

وأما بشأن الفقرات ١٣ و١٥ و ١٦ فقد أكد للجنة أن ما بين اليابان وناميبيا من تجارة محدودة النطاق ليس محاولة في أى وجه من الوجوه للتعاون في استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا أو للمساعدة في تعزيز الوجود غير الشرعي لافريقيا الجنوبية في الاقليم . وأضاف يقول ان من الصعب بالنسبة لحكومة اليابان أن تعمد في الظروف الراهنة الى أن تتخذ تنفيذا كاملا

(السيد هاياشي، اليابان)

جميع الأحكام ، بيد أنها ستتعاون لضمان تنفيذ الأحكام التي ترى أن من العملي ومن الممكن الامتثال لها . واما بشأن موضوع مشروع القرار A/C.4/L.1098 ، فقد قال ان اليابان قد أسهمت في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا وستواصل القيام بذلك . ولهذا فان وفده سيصوت مؤيدا مشروع القرار .

السيد فاجيولو (ايطاليا) : تكلم معللا لتصويته قبل الاقتراع فقال ان وفده ، مع تفهمه للاسباب الكامنة خلف مشروع القرار A/C.4/L.1097 ، يشعر بانه مضطر لابداء بعض التحفظات على هذه الوثيقة . ففيما يتعلق بالفقرات ١٠ و ١٥ و ٢٢ المتصلة بمراسيم حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا ، فان وفده يرى بان القرارات التي اعتمدها مجلس ناميبيا لا يمكن ان تعتبر اساسا قانونيا كافيا لاتخاذ اجراء ملموس ، وان اية تدابير تبنى على هذه المراسيم قد لا يكون بالامكان وضعها موضع التنفيذ . كذلك فان وفده لا يوافق على عبارة " بجميع الوسائل " الواردة في الفقرة ٤ لان ايطاليا ترى ان اهداف الشعب الناميبي يجب ان تتحقق بالوسائل السلمية .

واردف يقول انه رغم ان ايطاليا تقدر الدور الذى تضطلع به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاح شعب ناميبيا ، الا انها تعتقد بانه لا ينبغي ان ينظر الى حركة التحرير هذه على انها الممثل الوحيد للشعب الناميبي ، لانه قد سبق ، فمنذ فترة وجيزة ، ان مثل امام اللجنة الرابعة ممثلو حركة تحرير أخرى منحوا حق التحدث نيابة عن الشعب الناميبي .

واضاف قائلا ان للشعب الناميبي بمفرده ان يقرر من هم ممثلوه الحقيقيون . وبالتالي فانه ليس باستطاعة وفده قبول الفقرة ٣ ، كما لا يمكن ان يوافق على ما تنطوى عليه الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة او ما تنطوى عليه الفقرتان ٢٢ و ٢٣ .

واختتم حديثه قائلا ان وفده قد قرر ، لهذه الاسباب ، ان يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.4/L.1097 ، في نفس الوقت الذى يؤكد فيه من جديد تأييد ايطاليا للشعب الناميبي واعتقادها بانه سوف يحصل على حق تقرير المصير والاستقلال قريبا .

الآنسة مويلان (ايرلندا) : تكلمت معللة تصويتها قبل الاقتراع فقالت أنها ، على الرغم من انزعاج الحكومة الايرلندية الشديد لسبب الوضع الناشئ عن وجود افريقيا الجنوبية غير الشرعي في ناميبيا ، واقتناعها بوجوب ايجاد حل يمكن الشعب الناميبي من ممارسة حقه في تقرير المصير ، تود أن تبدى عددا من التحفظات الهامة فيما يتعلق بنصي مشروعي القرارين A/C.4/L.1097 و L.1098 .

ومضت المتحدثة قائلة انه فيما يتعلق اولا بالفقرات ١٠ و ١٥ و ٢٢ من مشروع القرار فانها

(الانسة مويلان ، ايرلندا)

ترى انه ينبغي ان تكون التدابير الواجب اعتمادها عملية وقابلة للتنفيذ . وانها لا تعتقد ان اصدار المراسيم من قبل مجلس ناميبيا او اعتمادها وتطويرها من قبل الجمعية العامة هو اجراء مناسب او فعال نظرا للصعوبات البالغة التي تعترض تنفيذها .

واردفت قائلة ان لديها تحفظات ، ايضا ، على عبارة " من جميع اشكالها " الواردة في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة وعبارة " بجميع الوسائل " الواردة في الفقرة ٤ ، لان وفدها يعتقد بانه ينبغي ان يتبع الناميبيون الوسائل السلمية في سعيهم لنيل حق تقرير المصير والاستقلال . وبالاضافة الى ذلك اعربت المتحدثة ، فيما يتعلق بالفقرة السابعة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق ، عن تحفظات بشأن اعتماد الجمعية العامة لاحكام اعلاني دار السلام وكامبالا ، التي لا تتمشى مع هدف تحقيق الاستقلال بالوسائل السلمية .

واستطردت قائلة ان وفدها يدرك تمام الادراك الدور الهام الذى تضطلع به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في عملية تحقيق استقلال ناميبيا . ومع ذلك فان اى قرار نهائي بشأن من يحق له تمثيل الشعب الناميبي ينبغي ان يتخذه الشعب الناميبي نفسه . وبالتالي ، فان ليس باستطاعة وفدها ان يؤيد الصيغة الحالية للفقرة ٣ ، كما لا يمكن له ان يوافق على ما تنطوى عليه الفقرة الثالثة عشر من الديباجة وكذلك الفقرتان ٢٢ و ٢٣ من المنطوق . وعلاوة على ذلك يعتبر الاشارة الواردة في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة امرا يخص مجلس الامن .

واختتمت بيانها قائلة ان وفدها قد قرر ، بالرغم من هذه التحفظات وبالرغم من انعدام روح التوفيق والتفاهم في مشروعي القرارين ، ان يصوت تأييدا لكلا المشروعين .

السيد سكينر كلي (غواتيمالا) : تكلم معللا تصويته قبل الاقتراع فقال ان وفده سيؤيد مشروعي القرارين A/C.4/L.1097 و L.1098 .

ومضى قائلا انه يود ان يوضح ان موقف وفده يتفق مع الموقف الذى كان يتخذه دائما حيال مسألة ناميبيا ، كما انه لا يتعارض مع موقفه حيال مسألة بليز . واردف قائلا ان المسألتين مختلفتان من ناحية الخصائص وان المسألة الناميبية واضحة للغاية وان مشروعي القرارين يتطرقان الى الموضوع على نحو ملائم .

السيد لاتاياد (فرنسا) : تكلم معللا تصويته قبل الاقتراع ، فقال ان وفده قد سبق له ان لفت الانتباه ، اثناء المناقشة العامة ، الى المحاولات المتكررة التي قام بها لاقناع افريقيا الجنوبية بضرورة اشباع تطلعات شعب ناميبيا . ووفقا لهذا الموقف ، فان فرنسا لن تصوت ضد مشروع القرار A/C.4/L.1087 الذى تتفق مقاصده العامة ، في هذا الشأن ، مع مقاصد فرنسا ، خاصة فيما يتعلق باجراء الانتخابات الحرة المشار اليها في الفقرة ٨ .

ومضى قائلا ان لدى وفده مع ذلك بعض التحفظات الهامة فيما يتعلق بنص القرار المعني . فالوضع في ناميبيا ، في المقام الاول ، لا يبرر ، مع خطورته ، تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، كما تشير الى ذلك الفقرة الثانية عشرة من الديباجة . وعلاة على ذلك ، ليست هناك ادلة كافية على ما ورد في الفقرة ٣ .

وواصل كلامه قائلا انه ليس بوسع وفده ان يؤيد اللجوء الى العنف ، وبالتالي يستصعب بعض ما جاء في الفقرة ٤ . فالقيمة القانونية لمرسوم حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا موضع شك . واخيرا فانه لا يمكن لوفده ، بناء على اسباب تتصل اتصالا مباشرا بتلك الاسباب التي ذكرت بشأن الفقرة ٣ ، ان يوافق على بعض الاثار الادارية والمالية المذكورة في الوثيقة A/C.4/L.1099

واختتم ممثل فرنسا بيانه بالقول ان وفده ، مع ذلك ، وعلى الرغم من بعض التحفظات المعينة سوف يصوت مؤيدا مشروع القرار A/C.4/L.1098 . وقال ان فرنسا قد تبرعت بمبلغ ٢٠٠٠٠ دولار لصندوق الامم المتحدة لناميبيا لعام ١٩٧٥ ، وانها في هذا الصدد ، تود ان تركز على الاختلاف بين المخصصات المحتسبة على الميزانية العادية للامم المتحدة وبين تبرعات الدول الاعضاء .

السيد كوفالنكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، تكلم معللا تصويته قبل اجراء الاقتراع ، فقال ان وفده ، انطلاقا من موقفه المعروف جيدا من مسألة ناميبيا ، سوف يؤيد مشروع القرار A/C.4/L.1097 الذى يعكس على نحو دقيق رأى اغلبية المتحدثين حول هذا البند في المناقشة العامة ، وخاصة الحاجة الى اتخاذ اجراء فعال يضع حدا لاحتلال افريقيا الجنوبية غير المشروع لناميبيا .

وقال ان وفده قد نادى مرارا باستخدام الاموال المدفوعة في الميزانية العادية للامم

(السيد ذوفالنسو ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المتحدة استخداما رشيدا وفعالا واقتصاديا . واردف قائلا ان وفده يأمل ان يطبق كل من الامين العام ومجلس ناميبيا - عند تنفيذ احكام مشروع القرار المعني - هذا المعيار في ادارة النفقات، دون ان يضر ذلك بتنفيذ البرامج ذات الصلة .

واستطرد قائلا ان وفده يرى ان تمويل البرامج الاذاعية الخاصة بناميبيا يجب ان يكون من التبرعات لا من الميزانية العادية . كما ان الوفد لا يوافق على نص الفقرة ٢١ ويشعر بانه ينبغي ان تدرس الاثار المالية المترتبة على تركيب جهاز الارسال الاذاعي المنصوص عليه في تلك الفقرة ، دراسة وافية تأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لعام ١٩٧٤ ، تلك التوصيات التي لم تنعكس في مشروع القرار المعني .

السيد العريم (العراق) : تكلم نيابة عن اصحاب مشروع القرار A/C.4/L.1097 ، فلفت انتباه اللجنة الى الفقرة ٢١ من مشروع القرار والى الفقرة ٣ (ك) من بيان الامين العام بشأن الاثار المالية (A/C.4/L.1099) . وقال انه من المفترض ان يشرع الامين العام في عملية تركيب جهاز الارسال الاذاعي بمجرد ان يحصل على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وسيفعل ذلك بالتعاون والتشاور مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا . علاوة على ذلك فان مقدمي مشروع القرار يشعرون بانه ينبغي على الامين العام ان يعلم مجلس الامم المتحدة لناميبيا بهذا الامر ، وانه ليس من الضروري ان تحال هذه المسألة للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

الرئيسة : دعت اعضاء اللجنة للاقتراع على مشروع القرار A/C.4/L.1097 .

وبناء على طلب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، جرى الاقتراع على مشروع القرار A/C.4/L.1097 آليا .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، داهومي ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اوروغواى ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة البريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

واعتمد مشروع القرار A/C.4/L.1107 بالغالبية ١١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٨ عن التصويت .

الرئيسة : قالت انها ، ما لم تسمع اعتراضا ، سوف تعتبر ان اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/C.4/L.1098 دون اجراء تصويت .

اعتمد مشروع القرار A/C.4/L.1098 بالاجماع ودون اجراء تصويت .

السيد كامانا (زامبيا) : اشار الى ان وفد النرويج كان قد اقترح ، اثناء المناقشة العامة حول مسألة ناميبيا ، ان يطلب الى لجنة حقوق الانسان ان تجرى تحقيقا حول جميع انتهاكات حقوق الانسان وانتهاك الحريات الاساسية التي ما زالت تجرى في ظل الاحتلال الافريقي الجنوبي غير الشرعي لناميبيا .

(السيد كامانا ، زامبيا)

واردف قائلا ان وفده يفهم ان المقاصد الكامنة خلف هذا الاقتراح هي ممارسة مزيد من الضغط على افريقيا الجنوبية واطلاع الرأى العام العالمي على الوضع . وقال ان النرويج تعتقد بأن التحقيق قد يصبح عملا مكملا لاعمال الامم المتحدة المتواصلة في المجال السياسي . ولذا ينبغي ان يتخذ هذا الاجراء بتعاون وثيق مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا وكذلك مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

واستطرد قائلا ان المناقشات والمشاورات غير الرسمية التي دارت ، اوضحت بان الاقتراح النرويجي ، اذا ما نفذ في الوقت الحاضر ، سوف يثير عددا من المشاكل ، وان النرويج قد اعترفت بهذه الحقيقة .

وقال انه يود ان يشكر الوفد النرويجي على التعاون والتفهم اللذين ابداهما في هذا الامر ، كما انه يود ان يؤكد للجنة ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا سوف يضع نصب عينية الاقتراح النرويجي اثناء مواصلة عمله في عام ١٩٧٦ ، وسوف ينظر فيه مرة اخرى اذا اوضحت التطورات ان تحقيقا من النوع المقترح سوف يكون ذو قيمة .

السيدة ماركوس (الدانمرك) : تكلمت معللة تصويتها فقالت ان وفدها صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.4/L.1097 ، لانه يرى انه من الضرورى اعطاء المحاولات الرامية الى ايجاد حل لمشكلة ناميبيا اقصى قدر من الزخم . ومع ذلك ، فان للدانمرك تحفظات جدية فيما يتعلق ببعض عناصر مشروع القرار .

ومضت قائلة ان الدانمرك تعتقد اعتقادا جازما بان السعي من اجل وحدة الاراء داخل مجلس الامن حول اتباع نهج نشط وبناء ، سيخدم هدف اعضاء اللجنة بمزيد من الفعالية وعليه يجب ان تبذل الجهود للخروج من الازمة المستعصية التي وصلت اليها المسألة ولتنفيذ احكام مجلس الامن ٣٦٦ (١٩٧٤) . ولذلك فان الدانمرك ، بالرغم من تأييدها للفقرة ١١ ، تشعر ان عليها ان تبدى تحفظاتها فيما يتعلق بالفقرة الثانية عشرة من الديباجة من حيث ان صياغتها تشير ، تلميحا ، الى بعض احكام الميثاق التي ينبغي لمجلس الامن ان يتخذ اجراءات وفقا لها . واردفت المتحدثة قائلة انه ينبغي ان تترك لمجلس الامن الحرية في اتباع اية اساليب يراها مناسبة للحصول على

(السيدة مارڤوس ، الدانمرك)

استقلال ناميبيا مع الحفاظ على وحدة اراضيها . واضافت انه ، كما جاء على لسان وزير خارجية بلادها ، فان التقيد التام بتقسيم الاختصاصات بين مجلس الامن والجمعية العامة ، المنصوص عليه في الميثاق ، هو شيء هام .

وواصلت ممثلة الدانمرك كلامها فقالت انه لو ان التصويت جرى على كل من فقرات القرار على حدة ، لكانت الدانمرك عارضت الفقرة ٤ ، التي لا تتفق مع وجهة نظرها القائلة بانه ينبغي حل المشكلة الناميبية بالوسائل السلمية ووفقا للميثاق والقانون الدولي .

علاوة على ذلك ، فانه ليس بوسع الدانمرك ، لاسباب قانونية ، ان تستجيب للطلبات الواردة في الفقرة ١٥ . فالاساس القانوني للمرسوم رقم ١ الذى اصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا لا يزال ، في رأى وفدها ، موضع شك ، وان بعض احكام هذا المرسوم تبدو وكأنها تشير ضمنا الى فرض جزاءات ، وهو امر يقع ضمن اختصاصات مجلس الامن وحده وهذه الاعتبارات تنطبق ايضا على الفقرة ١٣ .

ومضت قائلة ان الدانمرك لم تتمكن ايضا من التصويت لصالح الفقرة ١٨ ، لان وسائل الاعلام في الدانمرك لا تخضع لرقابة الدولة . ومع ذلك فان وسائل الاعلام تنشر المعلومات عن مشاكل ناميبيا على نطاق واسع .

ويتضح من هذه التحفظات ان الحكومة الدانمركية تحتفظ بموقفها حيال الفقرة السابعة من الديباجة وكذلك حيال الفقرتين ٢ و ٩ من المنطوق .

واختتمت ممثلة الدانمرك كلامها قائلة ان الدانمرك ، برغم التحفظات التي ذكرتها وغيرها من التحفظات التي تتعلق بنقاط فرعية في مشروع القرار ، قد ايدت هذا المشروع كى تسهم في المحاولات الرامية الى ايجاد الحل المطلوب لناميبيا - وهو حصولها على الاستقلال - بوصفها كيانا وطنيا واقليميا على وجه السرعة .

السيد ساريلا (فنلندا) : تكلم معللا تصويته فقال ان فنلندا قد صوتت مؤيدة مشروعي القرارين A/C.4/L.1097 و A/C.4/L.1098 ، تمشيا مع سياستها القاضية بالاشتراك النشط في الجهود الموجهة نحو تحقيق تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا .

واردف قائلا ان فنلندا فعلت ذلك رغم ما لديها من تحفظات حول بعض احكام مشروع القرار الاول . وعلى سبيل المثال فان وفده يرى ، فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق ، ان واجب الامم المتحدة الاول هو بذل الجهود لايجاد حل سلمي .

السيد فون أوتمان (جمهورية المانيا الاتحادية) : تكلم تعليلا لصوته فقال انه يرحب بالصلات التي أقامها مكتب اللجنة مع المجموعات الاقليمية فيما يتعلق بمشاريع القرارات الخاصة بناميبيا باعتبارها خطوة مشجعة نحو التعاون على أساس عالمي حقيقي في مسائل انهاء الاستعمار .

وفي ضوء هذا التطور فان وفده يأسف غاية الاسف لعدم استطاعته التصويت مؤيدا مشروع القرار A/C.4/L.1097 ، وقال أيضا ان تحفظات وفده تتعلق قبل كل شيء بالفقرة ١٢ من الديباجة ، وهي الفقرة التي تصف الحالة في ناميبيا بانها تهديد للسلم الدولي ، وكذلك بالفقرة ٤ من المنطوق ، وهي الفقرة التي تؤيد فيها الجمعية الكفاح من أجل التحرير " بكل الوسائل " ، وبالفقرة ١٥ من المنطوق المتعلقة بالمرسوم الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

وفيما يتصل بالفقرة ١٤ ، التي تشير الى التمثيل القنصلي في ناميبيا ، فان وفده يكرر القول بأن حكومته ، التي لها قنصلية في ناميبيا ، تحاول ايجاد حل يفي بمطالب منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة على السواء ويخدم المصالح الطويلة الاجل لرعايا جمهورية ألمانيا الاتحادية الذين يعيشون في ناميبيا . وفيما يتعلق بمسألة الانتخابات الحرة في ناميبيا ، التي تدعو اليها الفقرة ٨ من المنطوق ، فان وفده يؤيد هذه الفكرة بكل اخلاص . وقد أكد أعضاء السوق الاوروبية التسعة كذلك على هذه النقطة في رسالتهم المشتركة الموجهة بمناسبة يوم ناميبيا .

واختتم كلمته بقوله ان جمهورية المانيا الاتحادية قد اشتركت بسرور في اعتماد مشروع القرار A/C.4/L.1098 باتفاق الرأى وكرر القول أنها ستقدم مساهمة أساسية الى معهد ناميبيا .

السيد ستيرنبيرغ (هولندا) : قال في تعليل صوت وفده ان هولندا قد صوتت مؤيدة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) لأنها تعتبر الجمعية العامة مخولة بانهاء ولاية افريقيا الجنوبية بالنظر الى عدم تقيد ذلك البلد بالتزاماته الاساسية . وقال أيضا انه يجب على افريقيا الجنوبية أن تعترف بكل وضوح بمسؤولية الامم المتحدة عن ناميبيا وتضع حدا لجميع التدابير الرامية الى القمع السياسي وأن تتيح لمجلس الامم المتحدة لناميبيا أن يثبت وجوده في الاقليم بغية تيسير انتقال السلطة على أساس انتخابات حرة تجرى باشراف الامم المتحدة .

(السيد ستيرنبيرغ ، هولندا)

ومضى قائلا ان وفده قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.4/L.1097 الا أنه كانت لديه بعض التحفظات الهامة بشأنه ؛ ففي حالة الفقرة ١ لا يستطيع وفده أن يؤيد الآن تقارير لم يؤيدها فيما مضى ؛ وفيما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٤ من المنطوق ، يرى أنه ينبغي مواصلة جهود الشعب الناميبي الرامية الى تحقيق تقرير المصير والاستقلال في اطار الميثاق وبالوسائل السلمية ؛ وعليه ، فان لديه تحفظات بشأن الاشارة الى عبارة الكفاح " بكل الوسائل " الواردة في الفقرة ٤ ، والى عبارة الكفاح " بكافة أشكاله " الواردة في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة ؛ وبصدد الفقرة ٣ ، فهو يدرك ادراكا كاملا الدور الهام الذى تلعبه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ولكنه لا يستطيع أن يعتبر المنظمة المذكورة الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

واختتم كلمته بقوله ان الجمعية العامة قد أقرت في الفقرة ٩ من تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/10024) . وقال ان وفده يعترض على أن الاستنتاجات الواردة في الفصل الاول من الباب الثالث من التقرير قد اعتبرت انعزال افريقيا الجنوبية ، " عاملا ايجابيا " ، وهو يعترض أيضا على تطبيق عبارة " غير الشرعية " على الحكومة في بريتوريا . ولكنه يود من ناحية أخرى أن يؤكد تقديره لصياغة الفقرات ١٩ و ٢٥ و ٢٦ من مشروع القرار A/C.4/L.1097 المتعلق باشتراك مجلس ناميبيا ، باسم ناميبيا ، باعتباره السلطة القانونية للاقليم .

الآنسة هولتزر (النمسا) : قالت في تعليل صوتها ان وفدها قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.4/L.1097 بغية الاعراب بطريقة لا مواربة فيها عن استيائه من موقف افريقيا الجنوبية حيال ناميبيا واعلان اقتناعها بوجوب مضاعفة الضغط الرامي الى حمل ذلك البلد على التقيد بمقررات الامم المتحدة .

بيد أن للوفد النمساوى بعض التحفظات حول بعض النقاط الواردة في مشروع القرار . ففيما يتعلق بالفقرة الحادية عشرة من الديباجة ، يود هذا الوفد أن يذكر انه بينما تواصل النمسا اقامة علاقات دبلوماسية مع افريقيا الجنوبية ، فهي لا تفعل ذلك على أساس ادعاء افريقيا الجنوبية بالتصرف نيابة عن ناميبيا أو تصرفها ، بالنيابة عن ناميبيا بالفعل . وبالنظر الى هذا التقييد ، فان النمسا لا تقبل الرأى القائل بأن هذه العلاقات تشجع افريقيا الجنوبية على تحديها للامم

(الانسة هولتزر ، النمسا)

المتحدة وهي تعتقد أن قطع جميع العلاقات مع بريتوريا من شأنه أن يحرم المجتمع الدولي من امكانية استخدام هذه العلاقات للضغط على حكومة افريقيا الجنوبية كي تغير موقفها .

ومن الناحية الثانية فان النمسا ليست على اقتناع بأن الحالة في ناميبيا ، مهما كانت خطيرة ، تستحق الوصف الوارد في الفقرة الثانية عشرة من الديباجة بأنها " تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين " في اطار المعنى الوارد في الميثاق .

وأضافت الآنسة هولتزر قائلة ان النمسا تؤيد أية تدابير من جانب الامم المتحدة ترمي الى حل المسألة بطريقة سلمية ، ولذلك فهي تعترض على صياغة الفقرة ٤ وتثني بصفة خاصة على الفقرة ٨ من المنطوق .

وقالت أيضا ان الوفد النمساوى على استعداد ، كما سبق أن أشار الى ذلك في المناقشة العامة للبند ، لتأييد جميع التدابير العملية ، السليمة من الناحية القانونية الرامية الى منع المزيد من استغلال موارد ناميبيا الطبيعية ، الضار بالشعب الناميبي ، الا أن لديه تحفظات خطيرة بشأن المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا والمشار اليه في الفقرات ١٠ و١٥ و ٢٢ .

واختتمت كلمتها قائلة ان وفدها يعتقد كذلك أن على الامم المتحدة ، قبل اعطاء شعب ناميبيا فرصة للتعبير عن ارادته في انتخابات حرة وديمقراطية ، ان تحجم عن الاعتراف بأية فئة سياسية خاصة ، مهما كان التأييد الذى تحظى به كبيرا ، باعتبارها الممثل الوحيد أو الحقيقي للشعب الناميبي .

السيدة سكوتسبيرغ - اهمان (السويد) : قالت في تعليل صوتها ان الوفد السويدى قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/L.4/L.1097 ليؤكد من جديد تأييده الراسخ للقضية العادلة للشعب الناميبي ولتأييد الموقف الاساسي الذى تقفه الامم المتحدة من الموضوع .

بيد أن ذلك لا يعني انه يوافق على كل حكم من أحكام المشروع ؛ فليس ثمة حاجة ، مثلا ، الى تكرار اعلان موقف السويد التقليدى من النقطة الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق .

أما فيما يتعلق بالفقرة ١٨ ، فهي تود أن تؤكد للجنة بأن وسائل الاعلام السويدية قد نشرت أنباء وافية عن الظلم العنصرى والاستعمارى في الجنوب الافريقي ، وأنها فعلت ذلك بمحض ارادتها ودون أن تتعرض للضغط من الحكومة .

(السيدة سكوتسبيرغ-اهمان ، السويد)

هذا ولقد أيدت السويد على الدوام المبدأ القاضي بتقسيم الاختصاصات بين مجلس الامن والجمعية العامة وهو التقسيم المحدد في الميثاق ذاته . ذلك أن من امتيازات مجلس الامن وحده تحديد ماذا كانت حالة ما تعتبر تهديدا للسلم والامن الدوليين . وفي حالة ناميبيا ، فان وفدها يرى أن الظروف تبرر تطبيق المادة ٣٩ من الميثاق ، كما سبق لسفير السويد أن أعلن ذلك في مجلس الامن ، ولهذا السبب فقد صوت مؤيدا مشروع القرار الداعي الى فرض حظر الزامي على الاسلحة ضد افريقيا الجنوبية والذى لم يعتمد بسبب الاصوات السلبية الثلاثة التي أدلى بها ثلاثة من أعضاء مجلس الامن الدائمين . ولذلك فان السويد توافق على فحوى الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار ، وانها تدرك في الوقت ذاته أن مثل هذا الاعلان من جانب الجمعية العامة ماهو الا تعبير عن رأى دون أن يكون له أى مفعول قانوني .

وأردفت قائلة ان مبدأ تقسيم الاختصاصات ذاته يتصل كذلك بموقف السويد من المرسوم الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . فبينما توافق السويد على أن من الاهمية بمكان الا تتناقص هذه الموارد قبل أن يستطيع الشعب الناميبي ذاته الانتفاع منها بنفسه ، فانها ترى أنه لا يمكن اعتبار أحكام المرسوم ملزمة قانونا ؛ وعليه فهي لا تستطيع أن تؤيد الفقرة ١٥ من المنطوق التي طلب فيها الى جميع الدول الاعضاء التقيد بالمرسوم تقيدا كاملا .

واختتمت كلمتها قائلة ان وفدها قد صوت ، بالرغم من هذه التحفظات ، مؤيدا لمشروع القرار ككل لأن موقفه من المبادئ الاساسية لأى حل ينصف شعب ناميبيا يتفق اتفاقا أساسيا مع الآراء المعرب عنها في المشروع .

السيد وو مياو-فا (الصين) : قال معللا صوته ان وفده صوت مؤيدا مشروعي القرارين الخاصين بناميبيا ، بيد أنه يرى من الضرورى أن يعلن أن الوفد الصيني يؤيد على الدوام استخدام التكتيكات الثنائية الثورية ضد التكتيكات الثنائية لثورة الرجعيين المضادة . فالكفاح المسلح أمر أساسي ولابد أن يزداد ، سواء كانت هناك مفاوضات أم لا ، لأن هذه هي الطريقة التي يمكن بها تحقيق النصر .

وأردف قائلا ان لدى وفده بعض التحفظات بشأن الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.4/L.1097 . فاحتلال افريقيا الجنوبية لناميبيا هو احتلال غير شرعي وينبغي على سلطات

(السيد وو مياو - فا ، الصين)

افريقيا الجنوبية أن تسحب فورا ادارتها من الاقليم . وعليه ، فلن تطرح مسألة الانتخابات الحرة في الاقليم ما دامت افريقيا الجنوبية تواصل احتلالها غير الشرعي لأن مثل هذا العمل قد يعني اعطاء هذا الاحتلال صفة الشرعية المقنعة . وينبغي تذلك الاشارة الى أن الاستعمار قد جدا ، في السنوات الاخيرة ، بالنظام العنصرى في افريقيا الجنوبية الى اللجوء الى كل مايمكن تصوره من حيل وتكتيكات في محاولة لاضفاء صفة الشرعية على وجوده غير الشرعي في ناميبيا .

واسترسل قائلا ان الفقرة ١٠ من مشروع القرار A/C.4/L.1098 تشير الى المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . ويرى وفده ان من الضرورى أن يشير الى أن هاتين المنظمتين لم تعمدا بعد الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) بشأن طرد مايسمى بممثلي زمرة تشان كاى شيك وأنهما لا تزالان تتبعان سياسة تقوم على الاعتراف بوجود " دولتين صينيتين " وتتخذان موقفا معاديا من جمهورية الصين الشعبية . ولهذا السبب فان وفده يعرب عن تحفظاته بشأن الاشارة الى هاتين المنظمتين في الفقرة المعنية .

الآنسة هوايت (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت في تعليل صوتها ان الولايات المتحدة قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/C.4/L.1097 لانها تعترض على اللغة التي صيغت بها بعض فقرات الديباجة والمنطوق ؛ فهي لا تستطيع بوجه خاص تأييد الفقرة الثانية عشرة من الديباجة ، التي تصف الحالة في ناميبيا بأنها تشكل خطرا على السلم والامن الدوليين . فلو جرى التصويت على تلك الفقرة على حدة ، لكانت الولايات المتحدة صوتت ضدها لأنها ترى أن مثل هذا الوصف غير مجدى في الظروف الراهنة . وتعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي أن تتاح لشعب ناميبيا فرصة للاعراب بحرية ، تحت اشراف الامم المتحدة ، عن آرائه حول الهيكل السياسي والدستورى للاقليم ، وهي تؤيد التغيير في ناميبيا بالوسائل السلمية وليس عن طريق الكفاح المسلح الذى تسمح به ، ضمنا ، الفقرة ٤ من منطوق القرار . وبالاضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة لا تعتبر أية منظمة ناميبية الممثل الحقيقي الوحيد لشعب الاقليم اذ أن الشعب الناميبي لم يقرر للاسف بعد من هو ممثله الحقيقي . ويرى وفدها ان المشروع ، يحكم مقدما على نتيجة الحالة السياسية الراهنة في ناميبيا .

وأردفت قائلة ان شكوكا أساسية تخامر حكومتها حول الفعالية القانونية للمرسوم رقم ١

الصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا وأنها تحتفظ بحقها في اصدار حكم على الفقرات التي تتناول ذلك المرسوم .

واسترسلت قائلة ان الولايات المتحدة ستعرب عن آرائها حول الآثار المالية المترتبة على كامل مشروع القرار عندما تثار المسألة في اللجنة الخامسة .

واختتمت كلمتها بقولها ان وفدها قد اشترك في اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه بخصوص مشروع القرار A/C.4/L.1098 الخاص بصندوق الامم المتحدة لناميبيا ، بيد أنه لا تزال لديه تحفظات فيما يتعلق برصد اعتمادات من الميزانية العادية للامم المتحدة للتبرعات ؛ وعليه ، فهو سيعارض ذلك الاجراء عندما تجرى مناقشة المسألة في اللجنة الخامسة . وقالت أخيرا ان الولايات المتحدة قد تبرعت خلال السنة الحالية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ دولار لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وان هذه الاموال مخصصة على وجه التحديد لخدمة الناميبيين .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) : تكلم معللا صوته فقال ان وفده يعتبر احتلال افريقيا الجنوبية لناميبيا غير قانوني وأنه يعتقد سحب افريقيا الجنوبية ادارتها قريبا واجراء مشاورات ديمقراطية تحت اشراف الامم المتحدة .

ومع ذلك فقد امتنع وفده عن التصويت على مشروع القرار A/C.4/L.1097 لأنه ، قبل كل شيء ، لا يستطيع قبول الفقرة الثانية عشرة من الديباجة ، التي تؤكد ان الحالة في ناميبيا تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛ وهو علاوة على ذلك يكرر أنه لا يستطيع أن يقبل بصحة المرسوم الخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا المشار اليه في الفقرة ١٥ من المنطوق ؛ وفضلا عن ذلك فهو يفترض أن الاشارة الى مشروعية كفاح الشعب الناميبي بكل الوسائل يجب أن تفسر على أن ذلك يعني الوسائل السلمية فقط وفقا لميثاق الامم المتحدة . ولا يستطيع وفده أن يقبل النداءات الموجهة الى الدول الاعضاء للكف عن الاتجار مع افريقيا الجنوبية ، ولا أن يقبل أن الكف عن الاتجار كليا مع ناميبيا سيكون في صالح الشعب الناميبي . وقال ان لدى حكومته تحفظات كذلك بشأن الآثار المتعلقة بالميزانية والمترتبة على المقترحات الواردة في الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من منطوق مشروع القرار . وأخيرا فبالرغم من أن حكومته تعترف بأن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

(السيد بريتشارد سون ، المملكة المتحدة)

هي منظمة سياسية هامة ، فهي لا تستطيع أن تقبل الاشارة الضمنية الى أن أية منظمة خاصة هي الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا .

وانه لمن دواعي سرور وفده أن قد شارك في اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه بخصوص القرار A/C.4/L.1098 بشأن صندوق الامم المتحدة لناميبيا الذى سبق لحكومته أن تبرعت له .

السيد والتر (نيوزيلندا) : تكلم معللا صوته فقال ان وفده قد أيد القرارين المتخذين منذ هنيهة ، الا أنه قد واجه شيئا من الصعوبة في قبول بعض أجزاء القرار A/C.4/L.1097 : فهو يرى أولا ، ان الفقرة ٣ من المنطوق ، بمنحها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية دورا بارزا بين منظمات التحرير الناميبية انما تصدر حكما على المنظمات الاخرى ، الامر الذى لا يستطيع وفده أن يؤيده ؛ فبالرغم من أن المنظمة المذكورة قوة سياسية هامة في الاقليم فان الشعب الناميبي ككل هو الذى ينبغي أن يقرر مستقبل اقليمه . هذا وينبغي لوفده ، ثانيا ، أن يحتفظ في الوقت الحاضر بحق الاعراب عن موقفه من أجزاء القرار التي تتناول المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا . وثالثا ، فان وفده يشاطر الوفود الاخرى الشكوك التي أعربت عنها حول تضمين القرار عبارات واشارات قد تفسر على أنها تتسامح في استخدام القوة المسلحة لتحقيق تسوية أو أنها تشجع على ذلك .

السيد بودوين (كندا) : قال في تعليل صوته ان وفده مسرور لاشتراكه في اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.4/L.1098 الخاص بصندوق الامم المتحدة لناميبيا .

وأردف قائلا ان القرار A/C.4/L.1097 يتضمن عدة أحكام مفيدة بصورة واضحة ، ولا سيما منها تلك التي تحث على اتخاذ التدابير الايجابية لتعبئة الرأى العام ومساعدة شعب ناميبيا على ممارسة حقوقه السياسية المشروعة . وأضاف ان وفده يرحب بما قام به مقدمو المشروع من دعوة مجموعات أخرى الى ابداء ملاحظاتها ، الا أن النص ، فيما عدا اضافة الفقرة ٨ من المنطوق ، هو أساسا النص ذاته الذى وزع على المجموعات الاقليمية ، ولم يجر أى تعديل هام لأحكامه تراعى فيه الجوانب العملية التي عرضتها وفود مختلف المجموعات الاقليمية على مقدمي المشروع . فلو قبل هؤلاء ببعض

(السيد بودوين ، كندا)

التغييرات الموضوعية المقترحة لا ستطاع وفده بلا شك أن يؤيدها بغية التوصل الى اتفاق في الرأى .

واسترسل قائلا ان وفده قد واجه شيئا من الصعوبة في قبول بعض نواحي القرار التي تشير ضمنا الى امكان اللجوء الى العنف أو الكفاح المسلح وتصف الحالة في ناميبيا بأنها تشكل تهديدا للسلم والا من الدوليين . وانه يرحب باضافة الفقرة ٨ من المنطوق المتعلقة باجراء انتخابات قومية حرة تحت الا شراف والمراقبة المباشرين للامم المتحدة ، وأنه يرى أن من المهم أن تتمكن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وجميع الاحزاب والفئات السياسية الاخرى التي تسعى الى تمثيل شعب ناميبيا من القيام بحملاتها من أجل الحصول على التأييد المطلق لشعب ناميبيا بغية التهيؤ للاستقلال . ويعتقد وفده بأنه ينبغي مواصلة النظر بصورة تفصيلية في الآثار الواسعة النطاق المترتبة على المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا . وبما أن مجلس الامن لم يناقش المرسوم بعد ، فان وفده يود أن يستمر في الاحتفاظ بحقه في الاعراب عن موقفه ازاء تطبيق هذا المرسوم ؛ ولهذا السبب فلابد له من الاعراب عن تحفظاته حيال الآثار المالية المترتبة على الفقرة ٢٢ من المنطوق . وأخيرا ، قال ، وبالنظر الى أن الموارد المتوفرة محدودة ، يرى الوفد الكندى أنه ينبغي تقييد نفقات السفر وزيادة الاعتمادات المخصصة للأنشطة الاعلامية الى أقصى حد ممكن .

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/١ بعد الظهر